لبنان – الطوارئ الكبرى

19 آب (أغسطس) 2022

نظرة على الموقف

2.2 مليون
مواطن لبناني في حاجة إلى المساعدات
الأمم المتحدة – نيسان (أبريل) 2022

1.5 مليون
لاجئ سوري في حاجة إلى المساعدات
خطة الإغاثة من الأزمة في لبنان – شباط (فبراير) 2022

207,000
لاجئ فلسطيني في حاجة إلى المساعدات
الأمم المتحدة – نيسان (أبريل) 2022

86,200
مهاجر في حاجة إلى المساعدات
الأمم المتحدة – نيسان (أبريل) 2022

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقدم تمويلاً جديدًا بقيمة 15 مليون دولار لإتاحة المساعدات الإنسانية اللازمة لتلبية حاجات الفئات المستضعفة في مختلف أنحاء لبنان.
- ما زالت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وزيادة أسعار السلع الأساسية التي استفحلت بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا تلقيان بظلالهما القاتمة على أوضاع الأمن الغذائي في لبنان.
- جهات الإغاثة تتخوف من خطاب حكومة الجمهورية اللبنانية الداعي إلى إعادة اللاجئين السوريين في لبنان إلى مواطنهم في سوريا؛ وهو ما حمل هذه الجهات على إصدار البيانات التي تحث حكومة الجمهورية اللبنانية على الاستمرار في احترام حقوق اللاجئين في العودة على نحو آمن وطوعي ويحفظ عليهم كرامتهم.

إجمالي تمويل الجهود الإنسانية المُقدَّم من الحكومة الأمريكية لأعمال الإغاثة في لبنان للعام المالي 2022		
	مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية [1]	124,397,360 دولارًا
	مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية[2]	116,100,000 دولار
للاطلاع على بيان وافٍ للتمويل المُقدَّم من الشركاء، يُرجى مراجعة البيان المُفصَّل في صفحة (6)	**الإجمالي**	**240,496,360 دولارًا**

[1] مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (*USAID/BHA*)
[2] مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (*State/PRM*)

أبرز التطورات

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقدم تمويلاً جديدًا بقيمة 15 مليون دولار للإغاثة من الحاجات الإنسانية

أعلنت السفيرة الأمريكية إلى لبنان، السيدة "دوروثي سي شيا" (Dorothy C. Shea)، يوم 16 آب (أغسطس)، عن تمويل إضافي بقيمة قدرها 15 مليون دولار لأعمال الإغاثة الإنسانية في لبنان؛ وهو التمويل المُقدَّم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى برنامج الأغذية العالمي (WFP) التابع للأمم المتحدة؛ وجاء ذلك ضمن إعلان أكبر بشأن التمويل الجديد الذي تقدمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمساعدة على حماية الفئات المستضعفة من سكان لبنان من انعدام الأمن الغذائي الذي تستفحل حدته هنالك. ومن شأن هذا التمويل الجديد أن يعود بالنفع على نحو 300,000 مواطن لبناني من أبناء الفئات المستضعفة؛ إذ ستُوزّع عليهم المساعدات شهريًا في منازلهم على هيئة حصص غذائية في الأشهر المقبلة. ويأتي هذا التمويل ضمن مبلغ قدره نحو 2.8 مليار دولار كان الرئيس جوزيف بايدن قد أعلن عنها في قمة قادة مجموعة السبعة، والتي عُقِدت في ألمانيا أواخر شهر حزيران (يونيو)؛ ويُقصَد بها حماية المستضعفين للغاية من سكان العالم في خضم استفحال أزمة انعدام الأمن الغذائي التي أعقبت غزو حكومة الاتحاد الروسي أوكرانيا. وبذلك، يبلغ مقدار التمويل الذي قدمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لصالح برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية في لبنان، حتى تاريخه من العام المالي 2022، نحو 125 مليون دولار، ومن ذلك مبلغ يقارب 119 مليون دولار رُصِدت للتصدي لآثار انعدام الأمن الغذائي هنالك.

استفحال الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في لبنان بسبب الحرب الدائرة في أوكرانيا

ما زالت الأسعار تزداد في لبنان بسبب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة هنالك والآثار التي لحقت بأسواق العالم جراء الحرب الدائرة رحاها في أوكرانيا؛ وهي الزيادات التي تُلقِي بظلالها على الفئات المستضعفة من سكان لبنان، وفق ما أوردته تقارير منظمة ميرسي كوربس (Mercy Corps)؛ وهي أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. فقد بقي سعر صرف الليرة اللبنانية مستقرًا نسبيًا في شهر حزيران (يونيو)، بعد انخفاضها إلى مستوى غير مسبوق؛ إذ بلغت قيمة صرفها 35,000 ليرة مقابل الدولار الواحد في آواخر شهر أيار (مايو)؛ وإن كانت أسعار مصادر الطاقة قد واصلت الازدياد في شهر حزيران (يونيو) بسبب الاضطراب الحاصل في سلاسل الإمداد في مختلف أنحاء العالم جراء الأزمة القائمة في أوكرانيا؛ وهو ما أدى إلى زيادات حادة في الأسعار، ومنها زيادة أسعار المحروقات زيادة غير مسبوقة. وتدفع زيادة أسعار المحروقات إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع، وتحول دون إتاحة الخدمات الأساسية، وتقطع على المهددين من الناس هنالك سبل النقل وبلوغ الأسواق وسبل كسب العيش. وكانت نتيجة تراكم آثار الأزمة الاقتصادية الحاصلة في لبنان والصراع الدائرة رحاه في أوكرانيا أن ارتفع مؤشر أسعار المستهلك الإجمالي (CPI) بنسبة قدرها 211% في المدة ما بين شهري أيار (مايو) 2021 وأيار (مايو) 2022، في حين ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الخاص بالأغذية بنسبة 364% في غضون المدة نفسها. بل إن المدة ما بين شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) من العام الجاري قد شهدت زيادة بنسبة بلغت نحو 7% في سعر الحد الأدنى لسلة الغذاء؛ وهو ما استفحلت معه تحديات أوضاع الأمن الغذائي في البلاد، وفق ما أورده برنامج الأغذية العالمي. وكان لزيادة أسعار المُدخلات الزراعية، ومنها الأسمدة والمحروقات والبذور، في الوقت ذاته، أثرها البالغ في القطاع الزراعي في لبنان؛ وهو ما كانت نتيجته تقويض المساعي المبذولة نحو تعزيز الإنتاج الغذائي في البلاد والحد من اعتمادها على الواردات، وفق ما أوردته منظمة ميرسي كوربس.

ولبنان شديد التأثر بآثار الاضطراب الحاصل في سلاسل الإمداد في العالم؛ إذ لم يعد لديه مخزون احتياطي إستراتيجي من الحبوب بعد الانفجارات التي وقعت في مرفأ بيروت عام 2020؛ وهي الانفجارات التي أتت على صوامع تخزين الحبوب لديه. ويعتمد لبنان، كذلك، على القمح المستورد من الاتحاد الروسي وأوكرانيا؛ إذ بلغت وارداته من الحبوب من هذين البلدين نحو 95% من إجمالي وارداته من القمح في عام 2020، وفق ما تُفِيد به منظمة ميرسي كوربس. وللإغاثة من الحاجات ذات الصلة بالأمن الغذائي، والتي ظهر بعضها نتيجة تأثر لبنان بالاضطرابات الحاصلة في أسواق العالم، يقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعمه إلى برنامج الأغذية العالمي بقصد إتاحة المساعدات الغذائية العاجلة في مختلف أنحاء لبنان. وقد قدم برنامج الأغذية العالمي، في شهر حزيران (يونيو)، التحويلات النقدية إلى أكثر من 1.7 مليون فرد من المستضعفين في البلاد، ومنهم أكثر من مليون لاجئ سوري، فضلاً عن نحو 630,000 فرد من المستضعفين من مواطني لبنان، ونحو 6,000 فرد من اللاجئين فيه من جنسيات أخرى. كذلك، قدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، في شهر حزيران (يونيو)، المساعدات النقدية الشهرية إلى أكثر من 146,000 عائلة من عوائل اللاجئين المستضعفين للغاية بقصد إعانتهم على تلبية حاجاتهم الأساسية.

تخوف جهات الإغاثة من دعوات حكومة الجمهورية اللبنانية إلى إعادة اللاجئين السوريين إلى مواطنهم

دعا مسؤولون لدى حكومة الجمهورية اللبنانية، مؤخرًا، إلى إعادة اللاجئين السوريين من لبنان إلى مواطنهم في سوريا، وأشاروا في ذلك إلى خطط بعينها لإعادة نحو 15,000 لاجئ سوري كل شهر، ابتداءً من الأشهر المقبلة، وفق ما أوردته وسائل إعلام دولية. وشدد أولئك المسؤولون لدى حكومة الجمهورية اللبنانية على أن عدد اللاجئين في لبنان قد أثقل على الخدمات الأساسية في خضم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد. وتعقيبًا على هذه الدعوات، أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، في أواخر شهر نيسان (أبريل)، بيانًا شددت فيه على ضرورة التكفل بحماية هؤلاء اللاجئين في لبنان، ومن ذلك ضمان حقوقهم في العودة إلى مواطنهم في سوريا على نحو آمن وطوعي يحفظ عليهم كرامتهم. كذلك، أصدرت نائبة المنسق الخاص لدى الأمم المتحدة والمنسقة المقيمة والمعنية بالشؤون الإنسانية في لبنان، السيدة نجاة رشدي، بيانًا شددت فيه على مبدأ حظر الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي وضرورة التكفل بحقوق اللاجئين في العودة إلى مواطنهم في سوريا على نحو آمن وطوعي يحفظ عليهم كرامتهم. وما زالت الحكومة الأمريكية تقدم المساعدات الإنسانية المكينة إلى الفئات المستضعفة من الناس في لبنان، ومنهم اللاجئون السوريون والتجمعات السكنية التي تؤويهم هنالك.

الأزمة الاجتماعية والاقتصادية تُلقِي بظلالها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مطلع عام 2022

كان من نتائج الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في لبنان أن اشتدت حدة الأوضاع الإنسانية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان في الربع الأول من عام 2022، وفق ما أوردته تقارير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية. ومن ذلك أن زيادة أسعار المواد الغذائية والمحروقات والأدوية والإيجارات قد دفعت بنسبة قدرها 86٪ من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان دون خط الفقر في شهر آذار (مايو) من العام الجاري؛ وذلك مقارنة بما كانت عليه نسبتهم في تموز (يوليو) من العام الماضي؛ إذ كانت نسبتهم آنذاك 73%. وكانت نتيجة زيادة الأسعار في شهر آذار (مارس) من العام الجاري أن صارت نفقات الكهرباء والمحروقات تقتطع نسبة قدرها 15% من نفقات عوائل هؤلاء اللاجئين، مقارنة بما كانت عليه في شهر تموز (يوليو) من العام الماضي؛ إذ كانت تلك النسبة آنذاك 6% فحسب. وأفاد بعض هؤلاء العوائل الفلسطينية بأنهم قد ألغوا اشتراكاتهم في تحصيل الطاقة من المولدات في الربع الأول من العام الجاري بسبب زيادة النفقات؛ وهو ما دفع بهم إلى الاعتماد على التيار الكهربي المتقطع الذي يستمدونه من شبكة توزيع الطاقة الحكومية، وتقطعت بهم، من ثم، سبل تحصيل خدمات التدفئة أو الإضاءة التي يُعوَّل عليها في هذا الصدد. بل إن نسبة تبلغ نحو 90% من هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين، الذين شملهم الاستطلاع الذي أُجري في آذار (مارس)، بأنهم كانوا يشترون بقايا الطعام من الأسواق، في حين قال ثلثا هذا العدد إنهم قد اضطُّروا إلى تقليل عدد الوجبات التي يتناولونها بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية، وفق ما أوردته تقارير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا). وللإغاثة من كل ذلك، زادت وكالة الأونروا، وابتداءً من شهر آذار (مارس)، قيمة المساعدات النقدية التي تُوزَّع كل فصل على أكثر من 90,000 لاجئ فلسطيني. وتتولى الأونروا، كذلك، إجراء دراسة استطلاعية واسعة النطاق سعيًا إلى الوقوف على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لدى الجالية الفلسطينية في لبنان بقصد التحقق من كفاية المساعدات التي تقدمها مع الحاجات المتفاقمة لديهم.

انقطاع إمدادات المياه بسبب الأزمة الاقتصادية

صارت حكومة الجمهورية اللبنانية، وبسبب الأزمة الاقتصادية في البلاد، عاجزة عن شراء المحروقات التي تكفي محطات الطاقة أو تحمل نفقات إصلاح منشآت البنية التحتية فيها؛ وهو ما كانت نتيجته انقطاع التيار الكهربائي وعجز شركات الإمداد بالمياه عن ضخ المياه ومعالجتها وتوزيعها. وقد طالت آثار ذلك 3 ملايين فرد مِمَّن يتلقون هذه الخدمات من شبكات الإمداد بالمياه في لبنان، وفق ما أورده تقرير صدر في أواخر تموز (يوليو) من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية. وكانت نتيجة ذلك أن انخفض مقدار المياه المتاحة لأولئك الذين يعتمدون، في المقام الأول، على هذه الشبكات العامة انخفاضًا بالغًا منذ بداية الأزمة الاقتصادية في البلاد حتى أن كثيرًا منهم لا يُحصِّلون سوى مقدار لا يكاد يجاوز تسعة جالونات من كمية الماء اللازمة كحد أدنى لكل فرد هنالك، وفق ما أورده تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة. كذلك، كان لأزمة شح إمدادات المياه في لبنان أثرها البالغ في المستشفيات والمراكز الصحية التي تعتمد على تلك الخدمات العامة، فضلاً عن أولئك الذين باتوا عرضة لخطر الإصابة بالأمراض ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي، ومنهم الرضع والصغار. وقد صار المتضررون من شح إمدادات المياه، على هذا النحو، يُعوِّلون في تلبية حاجاتهم على المياه التي تنقلها إليهم الشاحنات؛ وإن كان ذلك بأسعار أعلى، حسب ما أوردته منظمة الأمم المتحدة للطفولة. غير أن خدمات نقل المياه بالشاحنات لم تسلم من آثار الأزمة الاقتصادية؛ إذ زاد سعر كل 1,000 لتر؛ وهو ما يعادل 264 جالونًا، من تلك المياه المنقولة بالشاحنات بنسبة قدرها 50% في مطلع شهر نيسان (أبريل) من العام الجاري، مقارنةً بما كانت عليه أسعارها في شهر نيسان (أبريل) من العام الماضي، وبمقدار ستة اضعاف مقارنةً بما كانت عليها الأسعار في عام 2019. ويُضَاف على ذلك أن سعر المياه المعبأة قد زاد، في شهر نيسان (أبريل) من العام الجاري، بمعدل يتراوح ما بين ثلاث مرات إلى خمس مرات أعلى مِمَّا كان عليه في شهر نيسان (أبريل) من العام الماضي؛ وهو ما كان له بالغ الأثر في العوائل التي تعتمد على تلك المياه المعبأة، وفق ما أفادت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تقريرها.

وقد قدَّمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبتمويل من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، خدمات نقل المياه بالشاحنات وتصريف مياه الصرف الصحي لأكثر من 253,000 فرد، وكان معظمهم من اللاجئين السوريين المقيمين في مخيمات عشوائية؛ وذلك في المدة ما بين شهري نيسان (أبريل) من العام الماضي وشهر حزيران (يونيو) من العام الجاري. كذلك أكملت المنظمة المذكورة، وفي غضون المدة المذكورة نفسها، شراء معدات البنية التحتية اللازمة لإصلاح محطات الإمداد بالمياه ودعمها في بيروت وجبل لبنان والشمال؛ لتخدم بذلك نحو 88,700 فرد من اللاجئين السوريين والتجمعات السكنية التي تؤويهم في تلك المناطق.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الحاصلة في لبنان تطول الأطفال

كان من آثار الأزمة الاقتصادية القائمة في لبنان، كذلك، أن ضعفت قدرة حكومة الجمهورية اللبنانية على إتاحة الخدمات الأساسية، ومنها إتاحة المياه الصالحة للشرب وخدمات التعليم والخدمات الصحية؛ وهو ما كان له أثره البالغ في الأطفال هنالك، وفق تقرير صدر في أواخر شهر أيار (مايو) من مشروع تقييم القدرات (ACAPS). وكانت نسبة قدرها 53% من العوائل اللبنانية قد أفادوا، في شهر تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2021، بأنهم يواجهون صعوبات في إتاحة الغذاء لأطفالهم، في حين أفادت نسبة قدرها 45% من تلك العوائل بأنه لم يكن لديهم ما يكفيهم من المياه الصالحة للشرب في الشهر السابق على ذلك، بينما عجزت نسبة قدرها 34% من الأطفال عن تحصيل خدمات الرعاية الصحية الأولية التي احتاجوا إليها. وكانت نتيجة ذلك أن ازداد لجوء العوائل اللبنانية إلى اعتماد الطرق غير المستحبة للتكيف مع تلك الأوضاع وتلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها تقليل نفقات التعليم والغذاء والرعاية الصحية وإخراج أطفالهم من المدارس لكسب لقمة العيش بدلاً من التعليم؛ وهو ما كان له أثره البالغ في سلامة هؤلاء الأطفال وقدرتهم على النمو والتطور. وكان أكثر من 50% من الأطفال البالغين سن المدرسة في العام الدراسي 2022/2021 قد تركوا مدارسهم، وأرسلت نسبة تُقدَّر بنحو 9% من العوائل أطفالهم إلى العمل بدلاً من ذلك، في حين زاد توجه تلك العوائل إلى تزويج بناتهن في سن مبكرة سعيًا إلى التخفيف من أعبائهم المالية، وفق ما أفاد به مشروع تقييم القدرات.

جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة الأمريكية

أرقام أساسية

الأمن الغذائي

118.8 مليون دولار

قيمة الدعم الذي خصصه مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتقديم المساعدات الغذائية العاجلة في العام المالي 2022

يتولى مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، منذ العام المالي 2012، تقديم المساعدات الغذائية العاجلة واللازمة لتلبية حاجات اللاجئين السوريين في لبنان. وبدأ مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في العام المالي 2021، تقديم المساعدات الغذائية العاجلة المقدمة إلى مواطني لبنان المتضررين لإغاثتهم من الأزمة الاقتصادية المستمرة هنالك. أما العام المالي 2022، فقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فيه الدعم لبرنامج الأغذية العالمي؛ وهو أحد شركاء المكتب، بتمويل يبلغ قدره نحو 119 مليون دولار لإتاحة المساعدات الغذائية العاجلة للمستضعفين في البلاد، من اللاجئين السوريين ومواطني لبنان على حد سواء.

الصحة والتغذية

11,300

طفل قدمت إليهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، المكملات الغذائية الدقيقة

يُقدِّم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية الدعم إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقصد إتاحة خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية – ومنها خدمات رعاية الأطفال والأمهات والصحة الذهنية وخدمات الرعاية الجنسية والإنجابية، فضلاً عن الأدوية والتحصينات – للاجئين من السوريين وغيرهم من الجنسيات الأخرى والمواطنين غير القادرين من اللبنانيين. وتتحمل المفوضية، كذلك، جميع نفقات إجراء فحوص الكشف عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد والعلاج منه لأصحاب الحالات من اللاجئين. وكانت المفوضية قد استطاعت، حتى شهر آذار (مارس) من العام الجاري، تقديم ما يقرب من 46,000 لقاح عن طريق حملة التحصين المتنقلة التابعة لها، فضلاً عن تحصينها أكثر من 2,600 طفل عن طريق فريق التحصين المتنقل بين المدارس، والذي بدأ عمله في شهر كانون الثاني (يناير) من العام الجاري. واستطاعت هذه المفوضية؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، في غضون المدة ما بين شهري نيسان (أبريل) وحزيران (يونيو)، كذلك، تقديم المكملات الغذائية الدقيقة اللازمة للوقاية من سوء التغذية إلى أكثر من 11,300 طفل ممن هم في سن الخامسة أو أصغر من ذلك.

ويقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، دعمه إلى منظمة الهيئة الطبية الدولية (IMC) ومنظمة ريليف إنترناشونال (Relief International) بقصد إتاحة وسائل الدعم الصحي العاجلة في مختلف أنحاء البلاد. وما زالت الهيئة الطبية الدولية تقدم الدعم، وبتمويل من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية في لبنان لإتاحة المساعدات الصحية لأبناء المجتمعات المعنية. ومن ذلك، أنها استطاعت – في شهر حزيران (يونيو) – تقديم خدماتها إلى نحو 7,000 فرد من المستفيدين المعنيين في واحدة من مؤسسات الرعاية الصحية الأولية تلك. ووزعت هذه الهيئة، في الشهر المذكور نفسه، كذلك، نحو 23,000 أداة من أدوات الوقاية الشخصية العاجلة ومواد الوقاية من العدوى والتصدي لها.

خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

250,000

فرد تصلهم مساعدات المياه والصرف الصحي والصحة العامة المدعومة من الحكومة الأمريكية كل شهر

تُقدِّم الحكومة الأمريكية الدعم لبرامج إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة في جميع أنحاء لبنان بقصد تعزيز أحوال الإمداد بالمياه والصرف الصحي والوقاية من تفشي فيروس كورونا المستجد هنالك. ويقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعمه إلى منظمة الهيئة الطبية الدولية ومنظمة ريليف إنترناشونال، وهما من شركاء المكتب من المنظمات غير الحكومية، بما يُمكِّنهما من تنفيذ برامج خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة التي لا سبيل إلى الاستغناء عنها، لضمان حصول العوائل المستضعفة على الإمدادات اللازمة من هذه الخدمات، ومنها المنظفات والكمامات ومعقمات اليدين والصابون. كذلك، تواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بدعم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، إتاحة المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي لأكثر من 250,000 لاجئ سوري مِمَّن يُقيمون في مخيمات عشوائية في مختلف أنحاء لبنان؛ وهو ما من شأنه أن يساعد على الحد من الأخطار التي تطول الصحة العامة وتخفيف حدة التوترات المجتمعية التي تنشأ جراء شح الموارد المائية. وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وفي المدة ما بين شهري نيسان (أبريل) وحزيران (يونيو)، كذلك، المساعدات النقدية إلى نحو 1,650 عائلة من اللاجئين السوريين لتمكينهم من تحصيل خدمات المياه والصرف الصحي.

الحماية

8

شركاء تدعمهم الحكومة الأمريكية في سبيل تقديم خدمات الحماية المخصصة في لبنان

تقدم الحكومة الأمريكية الدعم إلى ثمانية شركاء، ومنهم منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة، بقصد إتاحة خدمات حماية الأطفال، والوقاية من العنف الموجه حسب النوع الاجتماعي، وتقديم خدمات الصحة الذهنية ووسائل الدعم النفسي والاجتماعي، إلى الفئات المستضعفة من السكان في مختلف أنحاء لبنان. ويقدم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية دعمه إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة بما يُمكِّنها من تقديم المساعدات الاجتماعية المتكاملة للمستضعفين، ومنهم الأطفال والناجيات من حوادث العنف الموجه حسب النوع الاجتماعي. وقد استطاعت هذه المنظمة، حتى أواخر شهر حزيران (يونيو)، إمداد 130,000 فرد بخدمات الحماية هذه. ويُضَاف إلى ذلك أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، قد وزعت – في شهر حزيران (يونيو) – المساعدات النقدية المساعدات النقدية المتعددة المجالات على نحو 144,000 عائلة من عوائل اللاجئين السوريين و2,500 عائلة من اللاجئين من جنسيات أخرى، وذلك بهدف تعزيز قدرتهم على تلبية حاجاتهم الأساسية والحد من التجائهم إلى الإستراتيجيات غير المحببة التي يُضطَّرون إليها للتعايش مع الأوضاع هنالك والتخفيف من خطر استغلالهم في هذا الصدد.

التعليم

7,000

طفل أحالتهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، لتلقي التعليم

تقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، دعمها للأنشطة التعليمية التي تُجرَى للطلبة من الفئات المستضعفة من مختلف أنحاء لبنان. كذلك، أحالت المنظمة التابعة للأمم المتحدة، في غضون المدة ما بين شهري نيسان (أبريل) وحزيران (يونيو)، 7,000 طفل لتلقي التعليم، وقدمت الدروس الأساسية المكثفة لمحو الأمية وتعليم مهارات الحساب لعدد قدره 1,200 طفل مِمَّن تتراوح أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة، فضلاً عن تقديمها الخدمات العلاجية اللازمة لشمول أكثر من 600 طفل من ذوي الحاجات الخاصة في منظومة التعليم هنالك.

موجز السياق

- يُؤوي لبنان أكبر عدد من اللاجئين مقارنة بأي بلد آخر. وقد وفد إليه نحو 1.5 مليون لاجئ؛ وهو ما أدى إلى الإثقال على موارد هذا البلد في سعيه إلى تلبية الحاجات الإنسانية الكبرى لدى هؤلاء اللاجئين. وقد شهد لبنان، كذلك، عددًا من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى جرَّاء تراكم الأزمات منذ عام 2019، ومنها استمرار التزعزع السياسي، واشتداد التدهور الاقتصادي، والانفجارات التي وقعت في مرفأ بيروت عام 2020، وظهور فيروس كورونا المستجد.
- وفي الأول من تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2021، جدَّدت السيدة "دوروثي سي. شيا" (Dorothy C. Shea)، سفيرة الولايات المتحدة إلى لبنان، إعلان حالة الكوارث في لبنان للعام المالي 2022، جراء حالة الطوارئ الكبرى وما يصحبها من الآثار الإنسانية هنالك.

التمويل الإنساني المُقدَّم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للإغاثة من الأزمة في لبنان للعام المالي 2022 [1]

الشريك المنفذ	العمل	المكان	المبلغ
مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية			
الهيئة الطبية الدولية	الصحة، والحماية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	بيروت، وجبل لبنان، والشمال، والجنوب	2,100,000 دولار
منظمة ريليف إنترناشونال	الصحة، والتغذية، والحماية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	بيروت، وجبل لبنان، والشمال، والجنوب	3,375,000 دولار
برنامج الأغذية العالمي	المساعدات الغذائية: المشتريات المحلية والإقليمية والدولية، والقسائم	في جميع أنحاء البلاد	118,800,000 دولار
	دعم البرامج	في جميع أنحاء البلاد	122,360 دولارًا
إجمالي التمويل المُقدَّم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية			**124,397,360 دولارًا**
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			
الشريك المنفذ	وضع البرامج بناءً على الحوالات النقدية، والصحة، وإتاحة سبل العيش، والحماية، وسلع الإغاثة، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	في جميع أنحاء البلاد	7,400,000 دولار
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	وضع البرامج بناءً على الحوالات النقدية، والتعليم، والصحة، وإتاحة سبل العيش، والصحة الذهنية، والحماية، وسلع الإغاثة، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، وبرامج الشباب	في جميع أنحاء البلاد	36,200,000 دولار
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	وضع البرامج بناءً على الحوالات النقدية، والصحة، والتغذية، وحماية الأطفال، والتعليم، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، وبرامج الشباب	في جميع أنحاء البلاد	67,500,000 دولار
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)[3]	وضع البرامج بناءً على الحوالات النقدية، وحماية الأطفال، والتعليم، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة، والتغذية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، وبرامج الشباب	في جميع أنحاء البلاد	5,000,000 دولار
إجمالي التمويل المُقدَّم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			**116,100,000 دولار**
إجمالي التمويل الإنساني المقدم من الحكومة الأمريكية للإغاثة من الوضع في لبنان للعام المالي 2022[2]			**240,497,360 دولارًا**

[1] يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضخها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وتعكس هذه المبالغ، من ثم، التمويل المعلن عنه بدءًا من *19* آب (أغسطس) عام *2022*.

[2] وقد أُورد التمويل المُقدَّم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، أيضًا، في صحيفة الحقائق بشأن الطوارئ الكبرى في سوريا التي تعدها الحكومة الأمريكية (*USG Syria Complex Emergency Fact Sheet*).

[3] قدم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، في العام المالي *2022*، وبالإضافة إلى تمويله المقدم بقيمة قدرها *5,000,000* دولار لصالح الأعمال التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تمويلاً آخر بقيمة قدرها *220,300,000* دولار دعمًا للأعمال التي تضطلع الوكالة نفسها بأدائها في مختلف أرجاء المنطقة، ضمن موازنة برامجها والطلبات العاجلة لديها، ومنه ذلك الجزء الذي يجوز استخدامه في لبنان.

المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي التبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للإغاثة من الكوارث في جميع أنحاء العالم على هذا الموقع الإلكتروني: interaction.org.
- وتحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومنها طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله على نحو سريع للغاية دون تحمل نفقات في سبيل ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان تقديم المساعدات المناسبة من الناحية الثقافية والغذائية والبيئية.
- وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
  - مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية (CIDI) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: cidi.org
  - ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على هذا الرابط: reliefweb.int.

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يضطلع بها مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: **usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work**